أحمد سعيد شماخ

أهمية المنافسة الخارجية

● اتجهت العديد من دول العالم النامي والمتقدم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير وتقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتحفيز دور القطاع الخاص وإزالة القيود أمام التجارة العالمية ودعم المنافسة المحلية والخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية WTO .

وفي الحالة اليمنية ينبغي أن يكون ذلك الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص اليمني والذي ينبغي أن تصبح فيه قضية منافسة وقدرة السلع والخدمات على المنافسة في الأسواق الخارجية في أن تحتل رقعة واسعة في أدبيات وخطط الحكومة على مستوى الوطن اليمني والدولي، وفي اعتقادي أن مناقشة المنافسة للسلع والخدمات الوطنية ينبغي أن ترتكز على محورين أساسيين مهمين يمكن الإشارة إليهما بإيجاز شديد وهو :

1. أولاً: فيما يتعلق بمفهوم معنى المنافسة المحلية والخارجية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها.

2. ثانياً: فيما يتعلق بمؤشرات المنافسة الخارجية وأساليب قياسها والسياسات المحلية المعززة لها والتي ينبغي أن تجد الأهداف الوطنية التي تسعى اليمن إلى تحقيقها في عملية التنمية الشاملة طريقها إلى التطبيق من خلال فاعلية هذه الأهداف للاستمرار وخصوصا في قضية رفع معيشة المواطنين اليمنيين كالاستهلاك المادي والاهتمام بمؤشرات التعليم والصحة والبيئة وفي عملية المساواة في الفرص والحريات.

ورغم اهتمام الحكومات اليمنية المتعاقبة ومعها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والدول الراعية للمبادرة الخليجية مؤخراً بهذه الأهداف إلا أنها قد أخفقت في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة المتفق عليها دولياً وخصوصاً في ضوء تطور وظائف الدولة في هذا الشأن، لاعتبار أن المنافسة كانت محلية وكان يترك للأسواق المحلية هي التي تحدد الإجابات على التساؤلات ليس فقط للاقتصاد اليمني وإنما أيضاً لأي نظام اقتصادي والمتمثل في ماذا ،وكيف، ولمن ننتج في ظل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية وفي ظل البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين، غير أنه وفي ظل الوضع المتردي القائم اليوم وفي ظل تدخل الدولة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع بعض المشاريع ومنح الإعانات والإعفاءات الضريبية وفرض الضرائب العالية على البعض الآخر من الناس وأيضاً فرض الرسوم الجمركية المرتفعة واستيراد السلع إلى أن انحسر التنافس المحلي ..ومع تطور مستوى وظائف الدولة توسعت النفقات العامة وتحققت بعض الانجازات الإنمائية الطفيفة في مجال البنى التحتية كالتعليم والصحة وفي مجال الإعمار المتوقعة عند الولادة ورغم ذلك فإن مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في عملية التنمية والتطور كانت دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يحتم وينبغي معه أن تقوم الحكومة اليمنية بإعادة النظر في سياساتها في دفع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، غير انه ومع استمرار تدهور الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطن اليمني منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى اليوم ونتيجة الحروب الأهلية المتلاحقة بسبب دور الدولة الرخو والغائب في عدم السيطرة على كل المناطق والأقاليم اليمنية في بسط نفوذ الدولة وحسن إدارة موارد الدولة الاقتصادية والذي أدى بدوره أيضاً إلى الانخفاض الشديد في أسعار السلع والخدمات المحلية الموجهة للخارج وتدهور معدلات التبادل التجاري تبعه ارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي وصلت إلى أكثر من 25%وتدهور في أسعار الصرف خصوصا منذ بداية ما يسمى بعملية الإصلاح الاقتصادي 1995م تبعه أيضاً خلل في ميزان المدفوعات وتباطؤ معدلات النمو وازدياد تفاقم معدلات الفقر والبطالة في أوساط الشباب اليمني واليوم ينبغي أن تقوم الدولة بإعادة النظر من جديد في تقييم دورها في الشأن الاقتصادي وأنا هنا من خلال هذه السطور المتواضعة لست بصدد البحث عن مصادر جديدة للنمو الاقتصادي أو السياسات المعززة له في المدى المتوسط أو البعيد وإنما أيضاً في إطار تقديم رؤية متواضعة قد تساعد الدولة في إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية الحالية أو القادمة لمعالجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والذي أقترحه أنه ينبغي أن تكون هذه الإصلاحات بحسب أولوياتها من خلال إعادة صياغة السياسات القائمة وتبني استراتيجيات وخطط وبرامج استقرار أمني في كل أنحاء البلاد ومنه الانتقال إلى إيجاد البنى التحتية المستمرة والمستقرة كتأمين الكهرباء التي تدير الآلة الصناعية وإيجاد الصرف الصحي والمياه النقية والاهتمام بمؤشرات التعليم والصحة وسبل العيش الكريم والاهتمام بالدور الإنمائي للدولة يقابله أيضا تقدم في الجانب التصحيحي والذي يجب أن يرتكز على الآتي:

1. حسن إدارة موارد الدولة الاقتصادية وإصلاح القطاع العام وتحسين الإيرادات العامة وإدارة المصروفات وترشيد النفقات العامة وإصلاح السياسات النقدية والمالية وإصلاح الخدمة المدنية والقضاء على الازدواج الوظيفي وتحسين الإدارة الحكومية من خلال إصلاحها أو إعادة هيكلتها .

2. إيجاد سياسات اقتصادية واجتماعية تعمل على استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي شريطة أن تمارس الحكومة الانضباط المالي والقيام بتوسيع القاعدة الضريبية ومنع عملية التهريب والتهرب الضريبي من خلال إيجاد آليات وطرق جديدة لتحصيل الضريبة وخصوصا على رؤوس الأموال الهاربة والمهربة وضمان وصيانة حقوق الملكية .

3. التحرير الاقتصادي الهادف إلى إزالة كل القيود والمعوقات أمام أهداف منظمة التجارة العالمية WTO ودعم المنافسة في ظل تشجيع قوى القطاع الخاص اليمني وهذه هي بعض المبادئ المهمة التي ينبغي على الحكومة اليمنية الالتزام بها خصوصاً أن اليمن ستكون أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية مطلع ديسمبر من هذا العام 2013م .

فهذه كلها في اعتقادي أفكار مهمة يمكن أن تساعد الحكومة من أجل قيام استراتيجية التنمية التي تعتمد على اقتصاد السوق الحر والانفتاح التي تؤكد أيضاً على حرية السوق والمنافسة المحلية والدولية، فهذا الإجراء والخطوات هي مهمة في تصوري لأنها سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النمو المستدام وتحسين ورفع مستوى معيشة المواطنين اليمنيين من خلال إحداث تنمية شاملة على كافة الاتجاهات والأصعدة.

لقد آن الأوان اليوم في أن نأخذ بالأسباب الموضوعية نحو العزيمة وقوة الإرادة ونكران الذات في التغيير الذي قد بدأناه منذ العام 2011م فحياتنا ومستقبلنا جميعا رهن تحقيقها فمحاولة إزالة اليأس والإحباط الذي لحق بنا هو مما صنعته أيدينا وحاول البعض منا غرسه في نفوسنا وفي حياتنا الاجتماعية والاقتصادية غير أننا بإيماننا بالله وبقوة إرادتنا وعزيمتنا سوف نقوم بتحويل تلك الإحباطات والعقبات إلى عزائم وطاقات روحية ومعنوية عظيمة بمشيئة الله تعالى.

العدالة والمساواة في الاسلام

د / أشواق غُليس*

يُعبر مفهوم العدالة عن روح الإسلام وجوهره . ففي اللغة المعنى الأصل لكلمة العدل هي التسوية في المعاملة ،لذلك فإن دعوة الإسلام إلى مبدأ العدل هي دعوة إلى المساواة بين البشر .فالعدالة من المفردات الغنية بفلسفة الوجود الإنساني . وفي القرآن الكريم يُعبر عن معنى العدالة بالميزان ،القسط ، و الحق وهي مفردات تؤكد على مقاصد الشريعة الإسلامية في إقامة المجتمع المسلم كما صور في الكتاب والسنة وإلى السنن الكونية والاجتماعية عند الابتعاد عن هذه الغاية .

فالعدل ميزان الله في الأرض و به يتحقق الاستخلاف بالعمران في الأرض ،والذي هو عام وخاص .ففي الأول استخلاف للبشر كافة بالعمران في الأرض ، وفي الثاني الاستخلاف لبعض البشر في تسيير أمور الناس بما يصلح دينهم ودنياهم . وعلى هذا الأساس تمثل العدالة أحد القيود الدينية والسياسية للحد من تسلط الحاكم وهيمنته الكاملة على مقاليد الأمور دون مراعاة لمقاصد الحكم وأغراضه أو مصالح المحكومين وواجباته نحوهم وحقوقهم عليه ولذلك حرص الفكر السياسي الإسلامي عامة على الاهتمام بهذا الشرط على الأقل على المستوى الفكري . ويتمثل البعد السياسي لمفهوم العدالة في أمرين ،يتعلق أولهما في الربط بين العدالة والسياسة الشرعية بمفهومها الواسع، وهو التقيد بمقاصد الشريعة الإسلامية ، ولذلك كان أهمية تقيد الحاكم بمعرفته بالشريعة الإسلامية فيما نصت فيه وبالاجتهاد بما هو أقرب إلى الحق فيما لا نص فيه .ويتمثل الأمر الثاني في ارتباط أداء الحاكم للمهام والمسئوليات وواجبات هذا المنصب الخطير وقيامه بها خير قيام بكونه يتصف بالعدالة، ذلك أن وظائف هذا المنصب الخطير لن يتحقق على الوجه الذي تبتغيه الشريعة الإسلامية إلا بتوافر هذا الشرط فيمن يتولى مقاليد الحكم ،بل إن أهمية هذا المنصب وخطورته تدفع إلى القول، بأن الحاكم العادل أياً كانت مسمياته و ألقابه ، غالباً لن يولي سائر المناصب الإدارية و السياسية التي تليه إلا من كان عدلاً مثله متصفاً بصفاته أو على الأقل قريباً منها. فقد عبر عن هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الكتاب الذي بعث به إلى أبي موسى الأشعري إذ ولاه القضاء فقال له: " أس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك".

و يشير القرآن الكريم إلى المعنى الأخلاقي في مدلول كلمة العدالة ،حيث يقول المولى عز وجل "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء على أنفسكم أو الوالدين والأقربين فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا" سورة النساء آية135.وهو هنا ربط بين أمرين ،فكرة الإنصاف والعدالة في الإنصاف بأنها فطرة في خُلق يريد أن ينصف الآخرين وأن يبادله الآخرون ذلك لتستقيم المجتمعات وبين صفة الظلم في خُلق أنحرف عن العدل، نهى الله سبحانه وتعالى عنه، بعدم إتباع الهوى في الأمر والإسراف فيه الذي يقود إلى عدم الصلاح والفساد في الأرض مما يكون مدخلاً لعدم الطاعة. حيث يقول الله تعالى" ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون" الشعراء آية152 151-.

ولذلك كان عدم الطاعة والفساد و الإسراف فيه وعدم الصلاح ،أمور تعبر عن الانحراف عن العدالة، فهي القيمة العليا التي تندرج تحتها كل القيم الأخرى ، فالحرية والمساواة آليات للسلوك في التعبير عن العدالة بحسب الاختلاف في الأداء الذي يقوم به الإنسان ،فالمساواة ليست مطلقة و إنما حقوق توهب للإنسان وفق مقتضيات العدالة التي تقتضي وجود علاقة اختلاف ومساواة في آن واحد ولما كان التنوع والاختلاف الفكري والاجتماعي والسياسي أمر محتوم في الطبيعة الإنسانية ،كان لابد أن تكون الدائرة التي تجمع بين العدالة والمساواة هي حقوق الممارسة والقدرة على التعبير والحصول على الحقوق والتمكن في إبراز الاختلافات بين الناس وعدم التهميش والتمييز والإقصاء واحترام حقوق الآخر وعدم الاعتداء عليه واحترام التعددية الفكرية والسياسية من خلال مقتضيات العقل وذلك وفق الاختلاف المشروع في الإسلام .ولذلك أعُتبر أن الحاكم الغير عادل في توزيع آلية المساواة ، ظالماً لنفسه وللآخرين ،غير مؤتمناً عليه في إدارة شؤون الدولة وتدبير شؤون الرعية. فمن مقتضيات العدالة السياسية أن يكون الحاكم محايداً أمام اتجاهات وأفكار الناس السياسية والاجتماعية ،فلا واسطة مناطقية أو مذهبية أو قبلية ،فالدولة ليست مهمتها تغيير أفكارهم ولا اتجاهاتهم بحسب هذه الواسطة ،وإنما حماية أمنهم وتسيير أمورهم وحياتهم بما يحقق كرامتهم واستقرارهم وهي العدالة المعبرة عن "المساواة أمام القانون" ، والتي ارتبطت بالقضاء العادل لأهميته في استمرار المجتمعات واستقرارها. ولقد كان الرسول يقضي بنفسه بين الناس وكذلك كان أصحابه وخلفاؤه الراشدون .

فالعدل هي المهمة الأساس والكبرى للحاكم من أجل الاستمرار والاستقرار ومعايش الناس و إيصال الحقوق إلى أصحابها. وكذلك كانت الممارسة القضائية هي الوجه الآخر للعدالة في صورتها الربانية عندما يقضي القاضي بشرع الله .فالعدالة لها معاييرها الموضوعية التي تقتضي القوانين و الإجراءات المراعية للزمان والمكان في إطار الشريعة الإسلامية ،وأهمها القوانين المنظمة للحقوق والواجبات العادلة المساوية بين الناس ،كل في زمانه. فقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه، في أول خطاب ألقاه عقب بيعته " ألا وإن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ الحق منه ، وأقواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق له". وهو المعنى الذي اشتمل عليه الحديث الشريف كما روي في الصحيحين ،عن عائشة رضي الله عنها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" .فهذه هي المساواة أمام القانون وهذا هو العدل الذي يأمر به الإسلام.

وتختم الكاتبة موضوعها بقول الله تعالى، وهو القول الفصل" أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل "النساء آية 58 . وقوله جل وعلا" وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كلٌ على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم" النحل آية 76 صدق الله العظيم.

● أستاذة الفكر السياسي بجامعة صنعاء